ATLAS

אטלס

أطلس

للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية

عودة إلى النهج العملي

صادر عن

مركز دراسات الأمن القومي

أودي ديكل وأما باتريك

ترجمة

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

مدخل

منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993، أقيمت عمليًا ثلاث جولات ونصف جولة حقيقية من المفاوضات حول الحل النهائي (كامب ديفيد 2000، ومعالم الرئيس كلينتون 2000، وعملية أنابوليس 2007-2008، ومبادرة وزير الخارجية الأمريكي كيري 2013-2014)، جميعها فشلت إثر الفجوات غير القابلة للجسر بين مواقف الطرفين في قضايا الحل النهائي المهمة وبسبب عدم التكافؤ في أهداف المفاوضات، وكذلك محاولات الالتفاف على المشكلة باستخدام مختلف الأساليب لدفع المفاوضات لم تكن مجدية، فجميعها أدت لاندلاع العنف والجمود العميق في المفاوضات وتآكل أمل الطرفين في التوصل لاتفاق.

يسعى هذا المقال لدراسة إذا ما كانت خيارات الحل النهائي قد تنحت بالفعل (على الأقل في هذه المرحلة) عن جدول الأعمال، وبطريقة أخرى ومعايير مختلفة: القضايا الجوهرية وأهميتها للقدرة على التوصل إلى اتفاق وتطور الأساليب المختلفة للالتفاف أو مواجهة القضايا الجوهرية والتقدم في العملية السلمية. بعد هذه الدراسة نورد الحل المقترح والنبع من تشريح واستخلاص العبر من المفاوضات ومن سريان فرضيتي عمل؛ الأولى: حل الدولتين هو الإمكانية الأفضل، والثانية: من أجل تطبيق هذا الحل يجب أن تكون هناك سلطة فلسطينية قوية ومسؤولية وفاعلة، الطريقة المقترحة هي إطلاق عملية انتقالية من دون التطلع إلى حل سريع ووحيد لجميع الخلافات بين الطرفين ولكن من النوع الذي يسعى لواقع الدولتين.

جولات المفاوضات المختلفة

إعلان مبادئ أوسلو والاتفاق المرحلي أصبحا معلمًا للعلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وفي عدد ممن المجالات ما تزال مبادئ أوسلو ترتب منظومة العلاقات بينهما. الإسهام الأساسي لاتفاقيات أوسلو هو اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، والتزامها في الامتناع عن أي صراع عنيف بحقها، إلى جانب اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وشريك في المفاوضات.

كما ان عملية أوسلو وجولات المفاوضات التي جرت - بما في ذلك القرارات الأممية - صاغت نموذجًا لحل الدولتين القابلتين للحياة والمجاورتين إحداهما للأخرى بسلام وأمن بين نهر الأردن والبحر المتوسط. حلول جغرافية أخرى مثل الدولة ثنائية القومية

الواحدة أو دولة لجميع مواطنيها أو إمكانية "ثلاث دول" تشمل الضفة الغربية وإسرائيل وغزة ككيانات ذاتية الحكم أو الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية أو كونفدرالية إسرائيلية - فلسطينية (مساحة واحدة لدولتين)؛ لم تُناقش بشكل رسمي من قبل الأطراف.

الفجوات في القضايا الجوهرية

الفجوات التي تكشفت في القضايا الجوهرية ازدادت عمقًا على مر السنين، وسيما مع غياب الثقة بين الطرفين وتغير المحيط الاستراتيجي، في هذه القضايا هناك باعث انصهاري حساس يكبح التقدم.

<u>في موضوع الحدود والجغرافيا</u>

الوقف الإسرائيلي الذي عرض في معظم جولات المفاوضات كان ان خطوط الـ 67 ليست قابلة للدفاع عنها (في تفسيرها للقرارات 242 و338 الصادرة عن مجلس الأمن) وأنه عند ترسيم خط الحدود المستقبلي بين الدولتين يجب الأخذ بالاعتبار الوضع الذي أوجد على الأرض منذ العام 1967 (إقامة التجمعات الاستيطانية). مقابل ذلك يزعم الفلسطينيون - بعد ان تنازل عن مطالبهم بالحدود المختلف عليها (قرار هيئة الامم المتحدة 181 من العام 1974) - ان إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (خطوط ما قبل الـ 67) هي تنازل كبير ومؤلم عن غالبية أرض وطنهم، حيث ستشمل دولتهم فقط 22% من فلسطين التاريخية؛ لذلك فمن منظورهم حدود الـ 67 هي نقطة البدء الدنيا في المفاوضات، ولا يستطيعون أن يلينوا مواقفهم ليوافقوا على أرض أصغر من هذه. في مقابل ذلك؛ حدود الـ 67 تعتبر من المنظور الإسرائيلي أكثر من الأرض القصوى التي ستعطى للدولة الفلسطينية المستقبلية. رغم ان إسرائيل توافق على ان المناطق التي احتلت عام 1967 هي الأساس لحساب أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية؛ إلا ان الطرفين يجدان صعوبة في التوافق على الحجم والنسبة في حجم ونوعية تبادل الأراضي.

طوال جولات المفاوضات، عُرض موقف فلسطيني ثابت، جوهره تبادل أراضٍ متساوية في الكم والنوع لا يزيد حجمها عن 1.9% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابلهم الموقف الإسرائيلي تغير بما يناسب شخصية رئيس الحكومة العامل، وبمرور السنوات ازدادت الليونة الإسرائيلية بخصوص التنازلات الجغرافية، رئيس الحكومة السابق ايهود أولمرت عرض الصيغة الرسمية الأكثر مبالغة على الفلسطينيين: ضم

التجمعات الاستيطانية بمساحة 6.5% إلى أرض إسرائيل، وفي المقابل تعويض الفلسطينيين بمناطق من داخل إسرائيل بمساحة 5.8%، الفجوة المتبقية بمساحة 0.7% سيتضمنها الخط الرابط بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ هذه الديناميكا خلقت حافزًا قويًا لدى الفلسطينيين لعدم قبول الحل الوسط في المفاوضات وانتظار مقترح إسرائيلي أفضل. إلى ذلك، وإذا أخذنا بالحسبان تركيبة القيادة الإسرائيلية وتغير المناخ الشعبي والسياسي المرافق من حينها، من غير المعقول ان يقدم في المستقبل القريب مقترح بالحد الأقصى مثل هذا الذي قدمه رئيس الحكومة أولمرت.

الأمن

النظرية الإسرائيلية تقول ان الأمن ضروري لإقامة وتأسيس علاقات السلام، وطلبت إسرائيل طوال سنوات ترتيبات أمنية تضمن عدم الإضرار بأمنها فيما يتعلق بالوضع القائم. لقاء ذلك النظرية الفلسطينية ترى في السلام مكونًا جوهريًا من الأمن. الفلسطينيون يعترفون باحتياجات إسرائيل الأمنية، لكن ليس على حساب سيادتهم الكاملة، في البر والجو والبحر، على سبيل المثال بينما يرى الفلسطينيون ان السيطرة الجوية في أجواء الضفة الغربية قضية سيادية؛ تقول إسرائيل انها تريد مساحة جوية موحدة مع سيطرة أمنية إسرائيلية غالبة.

على خلفية التطورات في الشرق الأوسط، وفي الساحة الفلسطينية، وسّعت الحكومة الإسرائيلية مطالبها الأمنية لتشمل حرية التحرك العسكري في جميع الأراضي الفلسطينية دون قيود زمنية، لكن هذا النهج رفض نهائيًا من قبل الفلسطينيين.

قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين

منظمة التحرير الفلسطينية تمثل على حد سواء السكان المقيمين في المناطق والشتات، الالتزام أمام اللاجئين الفلسطينيين يحد من ليونة منظمة التحرير بالمطالبة بـ "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى مناطق الـ 48، بالنسبة للاجئين الإقامة في الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وليس في الأماكن التي سكنوها قبل العام 1948 تفسيرها فقدان حلم العودة الموجود في قلب الرواية الوطنية الفلسطينية، وليس صدفة انه ما يزال يتدفق خلال سنوات على هيئة الاحتفاظ بالمفتاح كرمز لتوق الفلسطينيين للعودة إلى منازلهم.

عباس كرئيس فلسطيني وكرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أيضًا يزعم انه لا يوافق على التنازل عن "حق العودة"، لذلك فهو لا يستطيع أن يوافق على قرار يعتبر ان إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وأن فلسطين التي ستقام ستكون الوطن القومي للشعب الفلسطيني، في الواقع فإن ذلك تنازل عن حق العودة، هو مستعد للحل الوسط عن حجم العودة ولكن ليس عن الحق نفسه.

إسرائيل ترى في الاتفاق طريقة للحفاظ على هويتها وخصوصيتها كدولة يهودية ديمقراطية، ومن هنا فإن الاعتراف وبالطبع تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين معناه بالنسبة لإسرائيل فقدان هويتها كوطن قومي للشعب اليهودي والمساس بالأغلبية الديموغرافية التي تقوم في أساس الدولة اليهودية. أضف إلى ذلك زعم إسرائيل بأن الاعتراف بحق العودة معناه عدم الموافقة على المطالب النهائية. هذه الفجوات لا تعرقل فقط التوصل إلى حل نهائي، بل إنها تهير القدرة على إيجاد حل براغماتي يستجيب إلى احتياجات الطرفين أيضًا .

القدس

الفلسطينيون يطالبون طوال الوقت بعاصمتين في القدس، وسيطرتهم على الأماكن المقدسة للإسلام والنصرانية، وسيما جبل الهيكل (الحرم الشريف)، إسرائيل وجدت صعوبة في الاعتراف بعاصمتين في القدس.

مقترح رئيس الحكومة أولمرت - التي ذهبت إلى أقصى الحدود في هذه القضية - تضمنت صيغة وفقها تشمل الأحياء اليهودية في العاصمة الإسرائيلية، والأحياء العربية تكون جزءًا من القدس الفلسطينية، ويفرض وضع خاص على الموقع التاريخي "المدينة القديمة، وجبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ومدينة داوود وجبل الزيتون" التي يطالب الطرفان فيها بسيادة ومستعدين لانتداب طرف ثالث لصلاحيات إدارتها، لكن الفلسطينيين رفضوا قبول هذا المقترح أيضًا وظلت الفجوات على حالها.

حاجز القضايا الجوهرية

عدا عن الصعوبة في التوصل إلى عمق المقارنة لكل واحدة من القضايا، فإن العقبة الناتجة عن حقيقة التعاطي مع القضايا على أنها رزمة واحدة يجب حلها هي عقبة عكرت صفو المفاوضات.

في كل مرة بلغت فيها جولة مفاوضات النسق الأخير قبيل الاتفاق النهائي الشامل لمناقشة القضايا الجوهرية كرزمة واحدة من خلال استبدالها، اختار الفلسطينيون الانسحاب عن طاولة المباحثات دون ان يقدموا اقتراحًا مضادًا، عباس اختار عدم الرد بالإيجاب أو السلب على اقتراح رئيس الحكومة أولمرت في نهاية العام 2008، وعرفات فعل ذات الشيء في كامب ديفيد 2000 مع رئيس الحكومة باراك، وفيما بعد عندما رفض معالم الحل النهائي التي صاغها الرئيس الأمريكي كلينتون، الرئيس عباس رفض فكرة المرحلة الثانية من "خارطة الطريق": إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة، ولم يوافق على التطرق إلى مقترح وزير الخارجية جون كيري بشأن مبادئ إطار اتفاق نهائي بداية العام 2014، اختار الهروب إلى محاربة إسرائيل على الساحة الدولية، حيث موقعه أفضل ولا يطلب منه اتخاذ قرارات صعبة ومواجهة الانتقادات الداخلية والاتهامات بالخيانة.

هذه الظاهرة المتكررة تشهد على ان الفلسطينيين ليسوا مستعدين لأي نوع من الليونة في المعايير التي وضعوها لأنفسهم لصالح الاتفاق، ولا يستطيع القادة ان يلينوا مواقفهم وأن يتخذوا قرارات صعبة لا ترتقي إلى توقعات الشعب الفلسطيني. يبدو أيضًا ان القيادة الإسرائيلية الحالية ستجد صعوبة في اتخاذ قرارات فيها إلى جانب التنازلات الموجعة مخاطر أمنية أيضًا.

تطور نهج إدارة العملية السياسية

على مر السنين جربت وطبقت عدة أساليب مختلفة لدفع العملية السياسية من أجل الحل النهائي، محادثات أوسلو صاغت النهج العملي، والذي جوهره محاولة بناء واقع كيانين في عملية تدريجية من خلال تطبيق خطوات بناء الثقة وإقامة حكومة فلسطينية مستقلة تهتم بالسكان الفلسطينيين، كان المرجو أن يعزز مثل هذا المحيط التفاهم والثقة بين الطرفين، ويقدم للجانب الفلسطيني ممتلكات استراتيجية يحاولون الحفاظ عليها، بمعنى إظهار قيمة "ثمن الخسارة" بالنسبة لهم وترسيخه لديهم، عمليًا الطرفان لم يلتزما بتعهداتهما بخصوص الاتفاق المرحلي، وربطا تطبيق تعهداتهما بتنفيذ الطرف الآخر أولًا، ومن خلال وتبادل الاتهامات حول الفشل وغياب الثقة.

في ظل فشل النهج العملاني، تم وضع نهج الوضع النهائي: السعي إلى اتفاق نهائي، هذا النهج الذي تطور في فترة حكم رئيس الحكومة ايهود باراك أراد أن يحدد منذ البداية معايير الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين من خلال تخطي المراحل الانتقالية، كان

هذا النهج هو أساس قمة كامب ديفيد عام 2000، وفيما بعد معالم الرئيس الأمريكي كلينتون حول الحل النهائي.

بعد فشل محادثات كامب ديفيد ورفض صيغة كلينتون من قبل رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، اندلعت الانتفاضة الثانية بشدة من الإرهاب والعنف، والتي حصدت أرواح الكثيرين من الطرفين وأدت إلى فقدان جوهري للثقة والتراجع عن التفاهمات والتعاون. في جو من تآكل الثقة في أوساط القادة والشعوب والإرهاب والجمود السياسي صعدت مقترحات غير رسمية في مسارات ملتوية: قنوات مفاوضات غير رسمية.

نموذج بارز عن تلك المفاوضات كان مبادرة جنيف، التي بلورها خبراء إسرائيليون وفلسطينيون، والتي تضمنت تفاهمات بشأن جميع مكونات الحل النهائي. في قناة أخرى بلورت الجامعة العربية مبادرة السلام العربية التي أبدت استعدادًا لتطبيع العلاقات السياسية لدول الجامعة العربية مع إسرائيل مقابل سلام متفق عليه وعادل وقابل للحياة يقوم على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان)، لكن أيّ من المبادرات أو القنوات غير الرسمية لم تنجح في أن تقود إلى انطلاقة بسبب عدم الثقة العميق وعلى خلفية استمرار العنف والإرهاب.

في العام 2003، وفي محاولة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، بلورت اللجنة الرباعية بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خارطة الطريق لصنع السلام؛ نهج عملاني تدريجي يضع جدولًا زمنيًا من أجل خلق ظروف موائمة للتفاوض حول الوضع النهائي. عرضت الوثيقة الشروط التي رأت الرباعية أنها ضرورية من أجل الحديث عن القضايا الجوهرية للاتفاق النهائي، كان المضمون ترسيم خط زمني ينقسم لثلاثة مراحل مركزية تقام مع انتهائها دولة فلسطينية مستقلة وسريان التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، أكدت خارطة الطريق على الحاجة للأمن والاستقرار كشرط مسبق للمفاوضات، إلى جانب وقف البناء في المستوطنات والحاجة إلى بناء الأساس المعقول للدولة الفلسطينية. الجدول الزمني دعا إلى التوصل إلى اتفاق سلام قبل نهاية العام 2005، لكن الطرفين لم يلتزما بتعهداتهما منذ المرحلة الأولى.

النهج أحادي الجانب اختير كبديل مفضل لدى حكومة شارون في ظل الإرهاب المتواصل، وفهمها ان ياسر عرفات غير معني صراحة بالتوصل إلى اتفاق سلام. في العام 2002 صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة الجدار الأمني من أجل الدفاع عن مواطني إسرائيل في وجه تسلل المخربين والعمليات الانتحارية (الاستشهادية) في قلب الأراضي الإسرائيلية والتجمعات الاستيطانية القريبة من الخط الأخضر.

الخطوة الانفرادية التي نفذت بعدها كانت الانفصال عن قطاع غزة ومن شمال السامرة (في الضفة الغربية) في العام 2005، المنطق كان مشابهًا، أي ان إسرائيل يجب ان تصمم بنفسها الواقع الأمني المريح لها، ومن خلال الفهم بأن السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزة هي عبء استراتيجي أكثر من كونها كنزًا. أريئيل شارون آمن بأن إنهاء السيطرة والمسؤولية الإسرائيلية على حوالي مليون ونصف فلسطيني في غزة (ما يقارب 2 مليون الآن) سيحسن وضع إسرائيل الاستراتيجي، ويضطر الفلسطينيين إلى تحمل المسؤولية وإثبات قدرتهم على بناء دولة وإقامة حكم مستقل عامل.

آمال الانفصال تبددت عندما سيطرت حماس على قطاع غزة بداية من خلال الانتخابات، ومن ثم بالسيطرة بالقوة في العام 2007. سيطرة حماس على غزة خلق مزقًا غير قابل للحياكة (رغم تكرار محاولات المصالحة) بين قيادة السلطة الفلسطينية وتنظيم فتح وبين قيادة حماس في القطاع، وأثار مخاوف كبيرة في إسرائيل بخصوص انعكاسات انفصال مشابه في الضفة الغربية.

النهج المتكامل (نهج عملاني ونهج الأوضاع النهائية): في أعقاب سيطرة حماس على غزة والتغيير في القيادة الفلسطينية بعد موت عرفات، تمت محاولة لإيجاد عملية سلمية تتجاوز حماس، وكانت النتيجة مؤتمر السلام في أنابوليس 2007 برعاية أمريكية ومشاركة ممثلون عن دول الرباعية ودول عربية كثيرة كإشارة انطلاق لتجدد المحادثات. كانت الفكرة الخلط بين النهج العملاني والتدريجي لخارطة الطريق ونهج الوضع النهائي من المفاوضات، والذي يركز على الحل النهائي الشامل، أجرى الطرفان مفاوضات حثيثة حول الحل النهائي (حوالي 300 لقاء خلال ثمانية أشهر)، في ذات الوقت مع تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق التي تعتبر شرطًا مسبقًا لتطبيق الحل النهائي من خلال تعزيز قوة قيادة السلطة الفلسطينية وقواعدها السلطوية.

تلاشت المحادثات نهاية العام 2008 من دون ان يرد الجانب الفلسطيني على مقترح رئيس الحكومة ايهود أولمرت بشأن التنازلات المتبادلة. عملية "الرصاص المصبوب" وكذلك استقالة أولمرت من رئاسة الحكومة هما الأمران اللذان منحا الفلسطينيين السبب - إن لم يكن الذريعة - للامتناع عن إعطاء الرد على المقترحات الإسرائيلية واستئصال العملية برمتها.

صيف العام 2013 أطلق وزير الخارجية الأمريكي جون كيري جولة تسعة أشهر من المفاوضات، بهدف بلورة مبادئ اتفاق إطاري للحل النهائي، وفي ذات الوقت القيام بخطوات لبناء جو داعم للعملية، وذلك في ظروف صعبة من انعدام الثقة الملحوظة والجمود المتواصل في المفاوضات والشعور في أوساط الشعب في كلا الجانبين بعدم

جدوى تحقيق حل نهائي. جولة كيري أيضًا فشلت؛ ذلك ان الجانب الفلسطيني برئاسة الرئيس عباس رفض الرد على المبادئ التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكي.

في المقابل، ومن تسريبات الطاقم الأمريكي، اتضح ان رئيس الحكومة نتنياهو كان مستعدًا لعدة مبادئ مثل الموافقة على حدود الـ 67 كخطوط إسناد لاحتساب المناطق، رغم ذلك رئيس الحكومة نتنياهو لم يكتفِ بالترتيبات الأمنية التي اقترحها الأمريكيون، ولم يكن مستعدًا لتسمية عاصمتين في القدس. الحقيقة ان حكومة نتنياهو استمرت في البناء في المستوطنات خلال المفاوضات؛ الأمر الذي فُسر من قبل الفلسطينيين والمجتمع الدولي على انه دليل على عدم رغبة الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ التنازلات الضرورية لحل الدولتين. الفلسطينيون من جانبهم رفضوا تقديم أي تنازل قبل ان ترسم إسرائيل بوضوح حدود الدولة الفلسطينية وتضع جدولًا زمنيًا لإخلاء المستوطنات وتعترف بشرقي القدس عاصمة لفلسطين العتيدة، إضافة إلى ذلك رفضوا بشدة الاعتراف بإسرائيل كـ "دولة قومية للشعب اليهودي"، بعد ذلك بعدة أسابيع عاد العنف واندلع في المنطقة مع بدء عملية "الجرف الصامد" في قطاع غزة، وانتهاء الصراع على ما يبدو أصبح أبعد من أيّ وقت مضى.

طريق مسدود

رغم ان الطرفين صرحا بأنهما ملتزمان بحل الدولتين، استنادًا على خطوط الـ 67؛ إلا ان الفجوات فيما يخص الشروط وطريقة التنفيذ ظلت على ما هي عليه. من الصعب أن يفاجئنا انه وبمرور عقدين من المفاوضات العقيمة فإن كلًا من الطرفين يشك كثيرًا في رغبة وقدرة الطرف الآخر في إبداء الليونة من أجل تحقيق الحل النهائي. ينظر الفلسطينيون إلى مواصلة البناء في المستوطنات بالضفة الغربية على انه دليل على ان إسرائيل لا تنوي التنازل عن مناطق واسعة، حسب تقديرهم الحكومة اليمينية في إسرائيل لن تخلي مستوطنين من بيوتهم في الضفة الغربية لأنها ليست راغبة أو حتى ليست قادرة على إخلاء عشرات آلاف المستوطنين، والذين من شأن الكثيرين منهم ان يعارض ذلك بالقوة الجسدية.

افتراض آخر وفق ذات المنطق هو انه وفي "ساعة الحقيقة" فإن الحكومة الحالية لن تكون مستعدة للقيام بالتنازلات المؤلمة الضرورية من أجل التوصل إلى نقطة مشتركة مع معظم التنازلات الفلسطينية؛ هذا التشكك يمكن ان يفسر الإصرار الفلسطيني على تلقي الإثبات بشأن جدية النوايا الإسرائيلية من خلال تجميد البناء في المستوطنات والإشارة إلى خط الحدود المستقبلي وتحرير الأسرى كشرط لتجدد المفاوضات.

في المقابل الحومة الإسرائيلية تتشكك بخصوص قدرة السلطة الفلسطينية على الالتزام بالاتفاق وتطبيقه، وذلك بسبب ضعفها في الحكم، وفقدان شرعية القيادة في أعين الشعب الفلسطيني، وضعفها أمام حماس، والفجوات الكبيرة بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكم حماس في قطاع غزة؛ من هنا ينبع التخوف انه وبعد إقامة الدولة الفلسطينية أن تصبح دولة فاشلة وضعيفة، يتسلل إلى الفراغ السلطوي جهات إسلامية متطرفة. بالإضافة إلى ان السياسة المتناقضة التي تتخذها السلطة الفلسطينية ضد إسرائيل على الساحة الدولية، إلى جانب الحرب على شرعية دولة إسرائيل، تعزز التقدير الإسرائيلي بعدم وجود شريك للاتفاق.

انعدام الثقة وغياب القدرة على جسر الفجوات تزداد حدة، بسبب انعدام التكافؤ بين الطرفين، إسرائيل دولة قوية ومزدهرة، ولها الجيش الأقوى في المنطقة، تسيطر عمليًا على الحياة اليومية للفلسطينيين، وأمامها تقف السلطة المسلوبة القدرات الرسمية الكاملة تعتمد بشكل تام على الدعم الاقتصادي والسياسي الدولي، ووجودها وأداؤها منوطان بقرارات الحكومة الإسرائيلية، عدم التكافؤ هذا أدى إلى وجود هدف فلسطيني في المفاوضات يركز على إرساء الحقوق الفلسطينية قبل مناقشة اتفاق قابل للتطبيق، وكذلك إلى نهج "كل شيء أو لا شيء" (الفهم بأن غياب الدولة أفضل من دولة لا تمثل جميع التطلعات والأهداف الفلسطينية).

إثر الفجوات والعقبات يبدو ان الطرفين لا يؤمنان بالقدرة على التوصل، وهما يجنيان فائدة من الطريق المسدود الذي توصلت إليه المفاوضات، الفلسطينيون ليسوا مطالبين بحلول مؤلمة ومتمسكون بنظرية "كل شيء أو لا شيء"، ينتظرون مقترحًا أفضل أو يتوقعون فرض حل خارجي على إسرائيل من خلال المجتمع الدولي. في مقابلهم حكومة إسرائيلية، يقودها اليمين، تقول ان هذا ليس هو الوقت المناسب للمخاطر الفائضة ما دامت التقلبات تحدث في الشرق الأوسط، وطالما ان المعسكر الفلسطيني منقسم.

في هذه الرؤية، الأفضل لحكومة إسرائيل ان تنتظر ظروفًا بيئية أكثر أريحية، بل وربما ترتيب إقليمي يضمن ان إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة لن يسيء لوضع إسرائيل الأمني. هذه المماطلة تسمح لإسرائيل بتأجيل القرارات فيما يخص تقسيم البلاد والحل في القدس وإخلاء المستوطنين، الذي من شأنه ان يثير مواجهات داخلية صعبة. الفلسطينيون نجحوا في تحويل استمرار البناء في المستوطنات إلى الخطأ الحالي الأكبر الذي قامت به إسرائيل، والذي يشهد ان توجهها ليس نحو السلام، وبالتالي تحميل إسرائيل مسؤولية الجمود السياسي.

العودة إلى النهج العملاني

في الظروف الحالية الطريق الممكنة الوحيدة لإيجاد عملية سياسية وللحفاظ على خيار حل الدولتين في المستقبل وبناء الثقة مجددًا هي العودة إلى النهج العملي، فاستمرار الجمود معناه زيادة تعداد السكان اليهود في الضفة وتزايد مصاعب إخلائهم، في ذات الوقت ثمة إشارات تحذيرية بخصوص قدرة السلطة على الحكم لوقت طويل بفاعلية ومسؤولية والحفاظ على القانون والنظام ومحاربة الإرهاب والتطرف من دون تغيير جوهري في الوضع يؤدي إلى تحسين نسيج حياة السكان الفلسطينيين وتطوير اقتصادي وبنيوي للدولة الفلسطينية. الفصل بين غزة وللضفة الغربية يضع أمام إسرائيل والسلطة الفلسطينية تحديًا آخر في كل ما يتعلق بإمكانية الحل السياسي، حماس تستطيع نسف العملية؛ وعليه مطلوبٌ تقديم خطة لإعمار القطاع بضم الرباعية العربية (مصر والأردن والعربية السعودية والامارات المتحدة) لمنع حدوث كارثة إنسانية ولجم حماس.

في الوقت الحالي هناك نضج دولي، بل وإقليمي، لأي طريقة تسمح بالخروج من الطريق المسدود. دخول نظام ترامب يسمح باقتراح نهج مختلف وعدم التمسك بعقيدة الحل النهائي وحل جميع المشاكل دفعة واحدة، الاتفاقات المرحلية هي الإمكانية الوحيدة للبناء التدريجي لواقع الدولتين، من خلال تحديد أهداف قريبة المدى وقابلة للتطبيق على الأرض حسب نظرية "كل أمر يتفق عليه يتم تنفيذه" وتعزيز مكونات التنسيق والتعاون مع السلطة الفلسطينية وتجنيد الدعم وتدخل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والرباعية العربية؛ من اجل ذلك المطلوب القيام بالخطوات التالية:

- الاقتصاد والبنية: التحرك خطوات لتقليص الفجوات العميقة والأزمات الاقتصادية في أوساط الفلسطينيين التي تسبب بالشعور باليأس وأحيانًا العنف. في هذا الإطار يمكن زيادة عدد تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين من الضفة، ومن غزة أيضًا، للعمل في المستوطنات المحيطة في القطاع، تقديم بنى حيوية في الضفة وغزة: المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي والإسكان، وتشجيع إقامة مناطق صناعية وتجارية في الضفة وغزة بتعاون إقليمي ودولي. في المرحلة الثانية الاستعداد للبدء وتحديث بروتوكول باريس الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

- التحرك والوصول: تحسين ترتيبات تنقل الأشخاص والبضائع بين غزة والضفة الغربية، وعبر جسر النبي بين الضفة الغربية والأردن، بهدف الجمع بين الضفة والغربية وغزة في العلاقات التجارية الإقليمية والعالمية. فيما بعد وعلى افتراض ان

يكون هناك هدوء واستقرار وبمساعدة إقليمية ودولية، الاستعداد للسماح بإقامة ميناء بحري في غزة يشغل من قبل جهة ثالثة، ويستجيب لمطالب إسرائيل الأمنية.

- تثبيت السلطة الفلسطينية: دفع الظروف التي تسمح في المستقبل بإقامة دولة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وعاملة، وفي ذات الوقت خلق ظروف للمفاوضات وخطوات "من الأسفل إلى الأعلى" بغرض تعزيز مؤسسات الحكم وبنى الدولة الفلسطينية "القادمة" وتحسين قدرات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة الغربية، وعلى ضوء التنفيذ الفلسطيني يتم توسيع سيطرة الأجهزة لتشمل جميع المنطقة الفلسطينية المأهولة، مع التركيز على مهمات فرض القانون والنظام ومع تفكيك بنى الإرهاب أيضًا، وكلما عمل الفلسطينيون أكثر يقل تدخل الجيش الإسرائيلي.

- سياسة فارقة في موضوع البناء في المستوطنات: لكي لا نزيد المشكلة ولكي نعوض الضرر الدولي الذي لحق بإسرائيل، في المرحلة الأولى تجميد البناء والاستثمار في المستوطنات المنعزلة في قلب المناطق الفلسطينية، وفيما بعد البناء في التجمعات القريبة من الخط الأخضر في القدس، وفيما يلي بذل جهد إسرائيلي لرفع المواقع غير المسموح بها وإيجاد حلول جماعية بديلة لاستنساخ مكان إقامة المستوطنين من المستوطنات المعزولة إلى منطقة المستوطنات أو أرض إسرائيل.

- العلاقات بين الجاليات: لكي نقلص عمق انعدام الثقة والكراهية يجب القيام بجهود للحوار المشترك بين المجتمعات المدنية والجهات التربوية والثقافية والدينية، من أجل ذلك يمكن تسخير المجتمع العربي في إسرائيل، الذي سيستخدم جسرًا بين المجتمع اليهودي وبين المجتمع الفلسطيني.

- بنية تحتية للمواصلة: كلما تحسنت ظروف حياة السكان الفلسطينيين، وتحسن مستوى أداء مؤسسات السلطة، ومستوى عمل الأجهزة الأمنية؛ ستطرأ ديناميكا لبناء الثقة بين القادة والمجتمعات وتتبلور ظروف أكثر أريحية لإجراء مفاوضات لإيجاد واقع الدولتين، حتى وإن لم تنجح الأطراف في جسر الهوة في جميع الملفات النهائية، على افتراض حدوث تقدم في أداء السلطة والتنسيق، يمكن لإسرائيل ان تعترف بالدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة على أساس خارطة الطريق.

ملخص

تراكم سلسلة من النجاحات الصغيرة في النهج العملي المرحلي هو وصول أكثر واقعية من تحقيق اتفاق نهائي كامل ومأمول دفعة واحد، نهجٌ مثل هذا سيقدم للطرفين محيط عيش معقول أكثر، والذي تخلقه خطوة بعد خطوة، والواقع على الأرض يتحرك ببطء صوب حل الدولتين.

الدعم الإقليمي من قبل دول عربية سنية لها مصالح في إنهاء الصراع سيساعد في تحويل الاتفاقيات المؤقتة إلى واقع، بأن تزود انظمتها الفلسطينيين بالضمانات المطلوبة من أجل ضمان عدم تحول الاتفاقيات المؤقتة إلى نهائية (تخوف الفلسطينيين الأكبر)، وفي المقابل يزودون إسرائيل بحوافز للتمسك بتقدم العملية.

في نهاية المطاف، رغم ان الطرفين محتاجان للحافز الداخلي من أجل التقدم؛ فإنهما محتاجان أيضًا إلى التوجيه والمساعدة، بل وإلى الضغط الخارجي. إنها فرصة بالنسبة للحكم الجديد في الولايات المتحدة ليثبت انه ليس معزولًا عن مشاكل الشرق الأوسط، وإنما ملتزم بتقديم حلول وإنهاء خلافات، فالامتناع عن مثل هذا الدعم معناه ترك الساحة للأصوات المتطرفة غير القابلة بالحلول الوسطية، والذين لا يدرسون الانعكاسات بعيدة المدى.

ترجمة ونشر

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

Website: www.atls.ps

Email: atlas.ps@hotmail.com

Facebook.com/atlas.ps1

Tel. : 0097082834064

Mobile: 00970592826767

جميع الحقوق محفوظة

فبراير 2017